

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبد اللات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز: مساعد النائب العام - عمان

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
استئناف عمان في القضية الاستئنافية رقم ٢٠١٢/٤٢١٨٤ تاريخ ٢٠١٢/١٢/١١ والمتضمن  
رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز كما جاء بهذين السببين :

١. أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها وجاء قرارها غير معلن التعليل القانوني  
السليم الوافي .
٢. أخطأت المحكمة وخالفت أحكام قانون تسليم المجرمين الفارين والاتفاقيات واجبة التطبيق  
وملف الاسترداد والذي جاء مستوفياً لكافة شروطه القانونية .

وبتاريخ ٢٠١٤/٦/٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز  
شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة في السلطة الفلسطينية قد توجهت إلى معالي وزير العدل في السلطة الفلسطينية لمخاطبة معالي وزير العدل في المملكة الأردنية الهاشمية بغية القبض على المتهم الفار من وجه العدالة المتهم مرفقاً  
بالمطلب مذكرة استرداد وقرار اتهام .

نظرت محكمة صلح جزاء عمان الدعوى وبعد استكمال إجراءات النفاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠١٢/٦٥١٦ تاريخ ٢٠١٢/٩/٢٤ توصلت فيه إلى عدم توافر شروط التسليم بحق المواطن الأردني  
وإجراء المقتضى القانوني. ورفع الأوراق إلى النائب العام لإجراء المقتضى القانوني.

لم يرتض مساعد النائب العام / عمان بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً وبتاريخ ٢٠١٢/١٢/١١ وفي القضية الاستئنافية رقم ٢٠١٢/٤٢١٨٤ أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها المتضمن رد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف.

لم يرتض مساعد النائب العام عمان بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً .

#### وعن سببي التمييز :

وفي ذلك نجد إن المادة ١١ من قانون تسليم المجرمين قد اشترطت إبراز بيانات مصدقة تسوغ سوق المتهم للمحاكمة بمقتضى القوانين الأردنية كما أوجبت المادة ٤٢ من اتفاقية الرياض للتعاون القضائي الموقعة من الدولة طالبة التسليم والسلطة الوطنية الفلسطينية والتي حلت محل اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين دول الجامعة العربية وجود بيان من سلطة التحقيق بالأدلة القائمة ضد الشخص المطلوب تسليمه وباستعراض ملف الاسترداد نجد إنه جاء خالياً من نسخة معتمدة مصدقة من المقتضيات القانونية الواجبة التطبيق على الجرائم المسندة إليه كما لم يرد في الملف قائمة بالأدلة والبيانات التي تم تقديمها أو الاستماع إليها ضد المطلوب تسليمه أو تثبت ارتكاب المطلوب تسليمه للجرم المسند إليه وإنما هو ملخص عن الوقائع المنسوبة للمطلوب تسليمه.

وبالتالي فإن ملف الاسترداد لا يعتبر بيئة قانونية تصلح لسوق المطلوب تسليمه للمحاكمة أمام المحاكم الأردنية الأمر الذي يترتب عليه الحكم بعدم توافر التسليم بحق المواطن الأردني

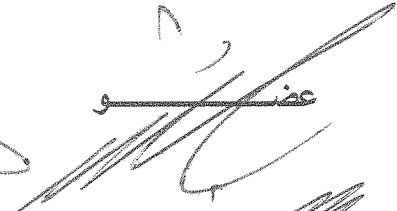
لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز.

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٧/٧/٢٠١٤م

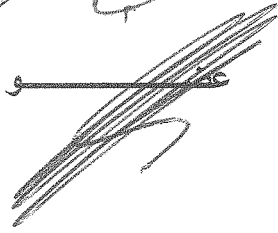
القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقيق / ف ع

lawpedia.jo